

٣-٦-٩ برامج اعادة ترتيب النمط الزراعي:

يعتمد التصور المطروح على عدة فرضيات اساسية اهمها توفر الظروف التي تسمح بقيام مجلس لتطوير قطاع الاغوار - اسكان، مياه، كهرباء، وخدمات اجتماعية- وبانشاء تعاونيات انتاجية، تشكل اداراتها الهيئة العامة لتعاونية التسويق، ووضع الخطط وبدء التنفيذ لتطوير البنى التحتية والموارد بما في ذلك زيادة الرقعة الزراعية، وكميات المياه الصالحة للري، ومحطات البحوث الزراعية، والاجهزة الادارية والفنية الارشادية وتوفير مصادر التمويل، وكل ذلك ضمن برنامج سنوي مدته خمسة سنوات. وبناء على ذلك، فان الفرضية المطروحة والتي تقوم عليها كل الحسابات التالية تفترض ان مساحة الاراضي المخطط لاستغلالها ستبلغ حوالي ٧٠ الف دونم. وان كميات المياه التي ستتوفر لذلك الاستغلال ستبلغ حوالي ٥٥ مليون متر مكعب، وسيتم توفيرها من انشاء المصائد المائية على الوديان، ومن تطوير مياه الينابيع اساسا.

وعلى ضوء ذلك فان مقومات الخطة التطويرية في اعادة ترتيب النمط الزراعي في الاغوار ستراعي القواعد العامة سالفة الذكر، وستعتمد على منطلقين رئيسيين اولهما اعادة ترتيب النمط للاراضي المستغلة حاليا (٤٠-٤٥ الف دونم)، وثانيهما وضع تصور للنمط المحصولي في الاراضي المستصلحة الجديدة (حوالي ٢٥ الف دونم).

ولعله من الممكن افتراض بان الوحدات المزرعية سوف تندرج ضمن فئات اربع حسب النمط المحصولي الغالب عليها، وتبعا لاختيارات المزارعين وافضلياتهم التخصصية لاستغلال الوحدات المزرعية (سواء اكانوا ملاكا لها او عاملين فيها)، وبحيث تتوافق الاختيارات مع طبيعة التربة ونوعية المياه:-

أ - وحدات مزرعية تغلب عليها البستنة الشجرية كفروع اقتصادي رئيسي. ومنها ما هو قائم حاليا، كمزارع الحمضيات ومزارع الموز، ومنها ما سيدخل ضمن وحدات مزرعية جديدة.

ب - وحدات مزرعية تغلب عليها زراعة محاصيل الخضار، والعديد منها قائم اساسا.

ج - وحدات مزرعية تغلب عليها تربية الابقار اساسا والثروة الحيوانية عموما كتخصص اساسي، واغلب هذه الوحدات مستحدثة.

د - وحدات مزرعية تغلب عليها المحاصيل النقدية والصناعية، واغلب هذه الوحدات هي جماعية ومستحدثة وتدار تعاونيا.